

مركز الحقوق الاجتماعية والاستراتيجيات الإنمائية

+212.668.267.504

حي الصفا - ابن أحمد 26050

الدار البيضاء - سطات

CPEXSDS
Center Social Rights and
Development Strategies



إلى السيد سعد الدين العثماني رئيس الحكومة المغربية

06 AVR. 2018

الموضوع: عريضة اقتراحية

حيث أن دستور المغرب يلزم برفع حضور اللغة العربية في جميع المجالات وفقا للمادة (5) ويؤكد على الانفتاح على اللغات الأجنبية؛ وحيث أنه لم يُشر إلى لغة أجنبية بعينها، فإنه بذلك يكون أتاح حرية الاختيار اللغوي الذي تُمليه مصلحة البلاد؛ وحيث أنه يكون قد مر على إقرار الدستور سبع سنوات ولم يتم تفعيل النصوص الملزمة بتفعيل الطابع الرسمي والسيادي للغة العربية بشكل تام وفق ما تفرضه حقوق المواطنة والاستقلال من كافة أشكال التبعية وفرض السيادة الوطنية من خلال فرض سيادة اللغة العربية ووضع اللغة الفرنسية في حجمها وموضعها الطبيعي كلغة أجنبية..

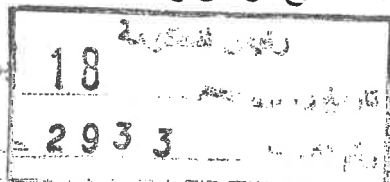
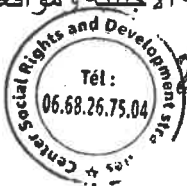
فان "مركز الحقوق الاجتماعية والاستراتيجيات الإنمائية" يبادر إلى دعوتكم معالي رئيس الحكومة إلى الاطلاع على هذه المقترحات التي نسعى كمركز وطني وبروح الوطنية والغيرة على بلدنا ذو التاريخ والحضارة العظميين المجيدين، والذي نريد له الارتقاء إلى مستوى جميع البلدان المتقدمة والتي تجعل من لغاتها الوطنية عمادا لكل تطور في جميع المجالات، ونسعى من وراء هذه العريضة الاقتراحية إلى مبادرتكم سيدي رئيس الحكومة لحت جميع الأفراد والهيئات والمؤسسات والمسؤولين العاملين تحت إشرافكم وتحت سلطتكم للأخذ بمضامينها، وهذه النقاط الاقتراحية هي كالآتي:

1. التسريع في إخراج الأكاديمية الملكية للغة العربية.

2. العمل على الرفع من حضور اللغة العربية في جميع مجالات الحياة العامة من خلال تفعيل النصوص التشريعية، وبإصدار مراسيم ودوريات تحث المسؤولين على استعمال العربية خلال تواصلهم مع العموم سواء عبر وسائل الإعلام أو البلاغات أو خلال الاجتماعات واللقاءات وكافة أشكال التظاهرات.

3. إصدار مراسيم تفرض:

- التعامل بالعربية في الإدارة العمومية ويلزم عليها تعريب جميع الوثائق والمستندات المكتوبة باللغة الأجنبية ومواقعها الإلكترونية مع وضع النسخ الرئيسية بالعربية؛



تلتزم القطاع الخاص باستعمال العربية في جميع الوثائق الموجهة للزبناء (عقود، بيانات إخبارية، إشعارات، مراسلات...) وأن تكون العربية في الصفحة الرئيسية واستعمالها في ملصقات ولافتات وخلفيات جميع تظاهراته العمومية؛

- تجبر شركات الغذاء والدواء والمنتجة أو المستوردة لكافة المنتجات باستعمال العربية كلغة رئيسية في علاماتها وتسمياتها التجارية في التركيبات المبينة على المنتجات وفي النشرات الدوائية داخل العلب...

- تفرض على المحلات التجارية والخدمية باستخدام العربية في كل ما يتعلق بالتواصل وبكتابة اللافتات الاسمية الخارجية ولوائح وقوائم الطعام في المطاعم والمقاهي والفنادق بمختلف تصنيفاتها وعدم الاقتصار على اللغة الأجنبية؛

- تفرض العربية في جميع المنشورات الإعلانية والدعائية التي توزع في الشوارع واللوحات الإعلانية العامة.

4. إلزام قنوات التلفزيون والراديو الحكومية بدفاتر حملات تحترم العربية وتعطي مساحات مناسبة للفصحى وتقلص من اللغة الفرنسية إلى ما دون الخمسة (5) بالمئة من مساحة البث، ويلزم المرئي السمعي الخصوصي بدفاتر تحترم العربية عامية وفصحى وتدرج اللغة الانجليزية في مساحة زمنية معقولة باعتبارها لغة انفتاح ونظرا لتوجه الشباب نحوها.

5. إلزام مدارس البعثات الأجنبية بإدراج اللغة العربية الفصحى في المناهج التعليمية، وتواجد العربية في جميع وثائقها الإدارية أو منشوراتها الموجهة للعموم.

6. إدراج اللغة الانكليزية كلغة أولى أجنبية في الفصول الأولى من السلك الابتدائي، وتثبيت الفرنسية في القسم الثالث ابتدائي؛

- وضع تصور واضح وواقعي لتعريب جميع الشعب العلمية والتقنية والفنية في أسلاك التعليم العالي، مع إدراج اللغة الانكليزية كلغة تُدرس للطلبة العلميين والتقنيين والفنيين، والبدء بنواة تجريبية في إحدى الجامعات الكبرى لتقييم نجاعة التعريب.

7. تشكيل لجنة دائمة تسهر على تتبع احترام استعمال اللغة العربية في المؤسسات والإعلام في القطاعين العام والخاص وفي جميع المرافق الخدمية الخصوصية والعمومية وتتواصل مع مؤسسات الإعلام العمومي لبدل المزيد من الجهود نحو تمكين العربية وتقليص مساحة الفرنسية.

نبيل بطاني
المدير التنفيذي لمركز الحقوق
الاجتماعية والبيئية
الإنسانية



06 AVR. 2018